

أوروبا تغير قواعد الهجرة: قلق أمني أم كره للأجانب

أزمة اللاجئين تعمق الاستقطاب السياسي الأوروبي بين معسكري شرق القارة وغربها

تواجه أحدث خطة طرحها الاتحاد الأوروبي لمواجهة جحافل اللاجئين عقبات معقدة في طريق التوصل إلى حلول تساعد في السيطرة على أزمة الهجرة غير القانونية إلى الدول الأعضاء، رغم الاتفاقات القديمة لوقف القادمين من دول الشرق الأوسط وأفريقيا عبر أراضيها وإن كان الكثير منها لا يزال مثار جدل واسع ينذر بانقسامات أكبر بسبب التعاطي مع هذا الملف الحساس، الذي يضع مسألة التهديدات الأمنية وكرهية الأجانب في سلة واحدة.

بروكسل - يرى متابعون لقضية الهجرة أن مقترح المفوضية الأوروبية الجديدة وإن كان يرتكز على إصلاح جوهرى يتضمن تشديد عمليات إعادة المهاجرين غير القانونيين وتعزيز المراقبة على الحدود الخارجية وتسريع آليات التنفيذ لمواجهة التهديدات الأمنية، إلا أن الخطة تتعرض لانتقادات شديدة كونها ستساهم في إثارة المشاكل حتى من الناحية "العنصرية". ورغم المحاولات المتكررة لعقد اتفاقات مع دول شمال أفريقيا، منها تونس والليبية، ومنع أو تقليص تدفق المهاجرين من دول الشرق الأوسط، وفي مقدمتها سوريا والعراق، لكن باعتراف جميعها بالفشل، وقد تجد الخطة الجديدة المصير نفسه بعد أن رفضتها مجموعة من دول أوروبا الشرقية، وهي المجر وبولندا وتشيكيا، كونها تتبنى موقفا صارما من قضية الهجرة.

ماري دو سومير
الهجرة تكشف عيوب أوروبا الهيكلية وانقساماتها السياسية

ومع أن المعسكر الغربي داخل الاتحاد الأوروبي يؤكد أنه خيار مهم في هذا التوقيت لعدة اعتبارات سبق وتم ذكرها، غير أن خطط الاتحاد الأوروبي الجديدة خيبت آمال المهاجرين، فقد نذرت نشاط حقوق المهاجرين بها باعتبارها تدعز لكرهية الأجانب والشعبوية.

ويرى الخبير الأوروبي في مسائل الهجرة إيف باسكو أن المفوضية الأوروبية تريد إعادة تركيب مجموعة من دون قائد حقيقي ولا بنية ولا هيكل، وهذه الخطة معرضة للانهار لأنها لا تعتمد على أسس واضحة تجعل من عملية "التضامن الأوروبي" ممكنة على الأرض.

جذور المشكلة

مع أن تبريرات الأوروبيين تبدو مقنعة، فإن السجل الدائر، والذي يبدو أنه لا ينتهي قريبا ما دامت هناك اضطرابات في المناطق المحاذية للبحر، يعود إلى طبيعة المساعي التي اتجهت إلى إزاحة المهاجرين من

هل ينجح رئيس الوزراء الجديد في هندسة سياسة بديلة للصومال

يعتقد مراقبون أن الأدوات التي يمتلكها رئيس الوزراء الصومالي الجديد محمد روبلي ربما ستسعه في تفكيك المعضلة السياسية في البلاد، والتي عجز أسلافه عن فك طلاسمها في حال اقترح قالباً جديداً يسهل له أن ينجح في مهماته الصعبة، بدءاً بإجراء انتخابات شاملة وتوافقية تنهي أربع سنوات من الاحتقان بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم، وليس انتهاء بالعمل على وضع استراتيجية بديلة لمكافحة المتطرفين.

مقديشو - عزّز الرئيس الصومالي محمد عبدالله محمد السلطة حول مؤسسة الرئاسة قبل الانتخابات المقررة في العام المقبل بإعلان عن تعيين محمد حسين روبلي رئيساً جديداً للوزراء، في بلد يتوقع أن يتجه نحو مفترق طرق بين العديد من القضايا المحلية والإقليمية العالقة بسبب حرب أهلية مستمرة منذ ثلاثة عقود وحرب أخرى موازية على المتطرفين باعتراف بالفضل.

ومع هذا التعيين، الذي جاء بعد مصادقة البرلمان الإربعاء الماضي، بات روبلي ثاني شخصية تتقلد هذا المنصب في عهد فورماجو، والـ20 في تاريخ البلاد، بدأت التساؤلات تتفجّر أمام المراقبين السياسيين حول ما إذا كان رئيس الوزراء الجديد سيستجيب سياسة مغايرة لسابقيه بالنظر إلى التقاطعات الكثيرة للبلد الذي تحاول قوى إقليمية التغلغل في مفاصله، ولعل من بينها قطر وتركيا.

ويعتقد محللون في مركز مقديشو للبحوث والدراسات أن روبلي تنتظره للبحوث



لا حلول جذرية تلوح في الأفق

وقالت المنظمة الحقوقية في تقرير بعنوان "بين الحياة والموت: اللاجئين والمهاجرون في ليبيا" "إن ليبيا، الدولة التي مرّقتها سنوات من الحرب، باتت بيئة تتسم بعبء أشدّ للاجئين والمهاجرين، الذين يبحثون عن حياة أفضل، وأنه بدلا من توفير الحماية لهم، فإنهم يُقابلون بمجموعة من الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان".

وتظهر هذه التصرفات تحديدا في غرب ليبيا حيث تسيطر ميليشيات حكومة الوفاق المدعومة من تركيا، حيث يلقي هؤلاء على المهاجرين اللوم بشكل جائر الآن في انتشار وباء كوفيد - 19 بناء على آراء عنصرية للغاية وكرهية للأجانب.

وقالت ديانا الطحاي، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة إن "الاتحاد الأوروبي وبدلائه الأعضاء ينفذان سياسات تحاصر عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال في حلقة مفرغة من الانتهاكات، الأمر الذي يُظهر استخفافا صارخا بحياة الناس وكرامتهم".

نفسها التي تفشل منذ عشرين عاماً وبمنطق أوروبا المحصنة".
ويدعم الاتحاد الأوروبي اتفاقا مثيرا للجدل توصلت إليه كل من إيطاليا وليبيا لمساعدة خفر السواحل الليبي في وقف انطلاق المهاجرين في وقت تغرق البلاد في فوضى منذ العام 2011.

المفوضية الأوروبية تريد إعادة ترتيب الملف دون بنية واضحة والخطوة معرضة للانهار بعد فشل 24 اتفاقا سابقا

وقد اعتبرت منظمة العفو الدولية (أمستي) في تقرير الخميس أن عشرات الآلاف من اللاجئين والمهاجرين في ليبيا "محاصرون في حلقة مفرغة مروعة من الانتهاكات"، وطالبت الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر بشكل كامل في تعاونه مع السلطات الليبية في هذا الملف.

ويقول مسؤولون أوروبيون، من بينهم المفوضية الأوروبية للشؤون الداخلية إيلغا جوهانسون، إن البدائل المطروحة غير قابلة للتطبيق بالنسبة للدول الصغيرة التي لا تملك الوسائل، رغم أن لدى الاتحاد الأوروبي حاليا 24 اتفاقية إعادة مع دول خارج الاتحاد، وجميعها "لا تصلح".

وإحدى وسائل الضغط ستكون نشر تقارير سنوية تقيّم قدرة دولة ما على إعادة استقبال مواطنيها وستكون لها عواقب على إصدار التأشيرات لهؤلاء المواطنين. وهذا في حد ذاته يعتبر ضغطا على الدول التي تريد استقبال المهاجرين، وبالتالي فإن الخطة مفتوحة على احتمال الفشل بقدر ما هي مفتوحة على احتمال النجاح.

وتعليقا على الخطة، التي تتعرض لمحاولات من أجل وأنها قبل أن تولد أصلا، كتب الباحث البلجيكي فرانسوا جيمين في تغريدة على حسابه في تويتر بقول إنها "تسوية بين الجين وكرهية الأجانب"، منددا بـ"الوصفات

فستبقى دول وصول المهاجرين مكلفة بالنظر في طلباتهم. وتنص الخطة أيضا على آلية سريعة لاستبعاد المهاجرين الذين من غير المرجح أن يحصلوا على حماية دولية، وهم بحسب المفوضية، أولئك القادمون من دول تسجل معدل استجابة لطلبات اللجوء أقل من 20 في المئة مثل تونس والمغرب، حيث يتوقع أن ينظر في طلبات الهجرة على الحدود التي وصلوها في غضون ثلاثة أشهر على أقصى تقدير.

خطة غير قابلة للتطبيق

في حال حصول أزمة مماثلة لما حصل في 2015، عندما وصل أكثر من مليون مهاجر فجأة إلى أوروبا، يقتصر الخيار أمام الدول على التكفل بإعادة توزيع اللاجئين أو إعادة المهاجرين المرفوضين إلى بلدانهم الأصلية ولكن في حال فشلت دولة في الاتحاد الأوروبي في إعادة المهاجرين إلى بلدانهم في غضون ثمانية أشهر، سيترتب عليها استقبالهم.

مؤسسات الدولة، لذا فعلى رئيس الوزراء الجديد أن يتطلع إلى خارج قبة البرلمان بعد حصوله على الثقة ويعين الحقايب الوزارية لمن يستحقها خارج البرلمان الصومالي.



عمر محمد معلم حسن
ثمة أربع مهام معقدة ومتقاطعة سياسيا وأمنيا تنتظر روبلي

وثمة مشكلة أخرى تعترض روبلي وهي التوفيق بين الحكومة الاتحادية والإقليم بعدما اتسمت العلاقات بين الطرفين خلال السنوات الماضية بالنوتر والتصعيد اللذين وصلا أحيانا إلى القطعية التامة، وخاصة في ما يتعلق بعلاقة الحكومة الفيدرالية مع ولايتي بونتلاند وجوبالاند اللتين كوّنا حلفا سياسيا لمجاهبة سياسات الحكومة الفيدرالية.

ويبدو رئيس الوزراء أمام فرضية الإبقاء على أقل تقدير على التفاهم المبني على اتفاقية مقديشو والتي جمعت بين قادة الحكومة الفيدرالية والولايات الإقليمية وإدارة إقليم بنادر، وانبثقت عنها بنود الاتفاقية 15 حول الانتخابات، كما تم فيها حل الخلافات السياسية الخاصة بين الولايات الإقليمية في ما بينها وبين الحكومة الفيدرالية.

مقديشو، حيث ارتفعت وتيرة الهجمات التي تنفذها حركة الشباب. وفي تقرير أعدته إذاعة "المستقبل" في مقديشو بعنوان "ما أسباب ارتفاع وتيرة الهجمات المسلحة والتفجيرات المنظمة بعد سحب الثقة عن رئيس الوزراء" جاء فيه سرد لأحداث ووقائع لتفجيرات وهجمات منظمة تنفذها حركة الشباب كان من بينها اقتحام سيارة مفخخة في الثامن من أغسطس الماضي لقاعدة عسكرية تابعة للكتيبة 27 للجيش في العاصمة، تلاه بعد ثلاثة أيام فقط تمرد في السجن المركزي بمقديشو.

كما أن منسوب الجريمة ارتفع بوتيرة متسارعة، حيث تعاني بعض أحياء العاصمة، مثلا، من انفلات أمني يتمثل في عمليات السطو والنهب المنظم التي تنفذها جماعات مسلحة، فضلا عن الأزمات الاقتصادية الخائفة والأوضاع المأساوية الناجمة عن استمرار إغلاق الطرق. لكن ذلك ليس التحدي الأكبر، فتشكيل مجلس حكومي يساعده على تخطي المرحلة الانتقالية يعد من المهام الشاقة التي تنتظر رئيس الوزراء الصومالي الجديد. وهنا يقترح البعض على روبلي أن يتحاشى اختيار وزرائه الجدد من المجلس التشريعي كما كان الحال في ظل حكومة حسن علي خيري التي كان معظم وزرائها أو لهم تقريبا من المجلس التشريعي، مما عرقل أداء مهامها بحرية واستقلالية تامة. ويعتقد البروفيسور محمد حسن دوب أن الدمج بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية واختيار الوزراء من الأمور التي تطعن في مدى استقلاليتها

منذ سنوات، فقد تمكنت قوة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تشكلت في 2007 من انتزاع السيطرة على أغلب مناطق البلاد من أيدي المتطرفين الإسلاميين مما أتاح الفرصة لظهور مؤسسات سياسية هشة.

وسكان أيضا أن الصوماليين الذين تركوا البلاد بدأوا يعودون إليها وتسارعت أعمال البناء في العاصمة. ومع ذلك فمعضلة الفساد المستشري لا تزال قائمة، كما شهدت العلاقات بين الحكومة الاتحادية وسلطات الأقاليم اضطرابات في ظل خلافات على السلطة والموارد. فالنظام الذي جرى تطبيقه في الانتخابات العامة السابقة كان يعتمد على أن تقوم وفود عشائرية وقبلية باختيار أعضاء البرلمان ويختار النواب بدورهم زعيم البلاد.

ويرى معلم حسن أن معالجة القضايا الأمنية والاجتماعية التي تشهدها البلاد مسألة لا تحتمل التأجيل اليوم، فقد ازداد في الآونة الأخيرة، وخصوصا في ما بعد سحب الثقة من رئيس الوزراء السابق حسن علي خيري، تدهور الأوضاع الأمنية في الصومال وخاصة في

